

الحمد لله



الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 380

تاريخ القرار: 24 مارس 2023

قرار

بتاريخ 24 مارس 2023 أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 380 في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "كيان كلود كمينيكيشن" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: شارع الحبيب بورقيبة عدد 76 أريانة 2080

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "أوريدو تونس" بموجب عرضة دعوانها المقدمة إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 13 مارس 2023، والمضمنة لديها تحت عدد 380 قيام شركة "كيان كلود كمينيكيشن" بترويج عرض تجاري لفائدة مشتركها يمكن من شراء باقات الأترنات وفق الأسعار التالية:

1- جيغا أترنات بـ 1 دينار.

5- جيغا أترنات بـ 5 دينار.

10- جيغا أترنات بـ 10 دينار.

30- جيغا أترنات بـ 20 دينار.

سلكاً أقدم هذا القرار
للصحة عند تبليغه

ولاحظت بأن التعرفة المطبقة على الباقات أقل من السعر الأدنى لتعرفة الأنترنات المحددة من طرف الهيئة بموجب قرارها عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح لقرارها عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وعدد 14 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 مؤكدة أن ما تضمنته الباقات من امتيازات تعريفية يؤكد عدم عرضها على أنظار الهيئة الوطنية للاتصالات وفقا لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 وتمسكت بأن تجاهل خصيمتها للقرارات التعديلية للهيئة تسبب في إلحاق الضرر بها باعتبارها أصبحت عرضة لخسارة جانب كبير من مشتركها مضيعة أن الاستمرار في ترويج الباقات وضوع الدعوى من شأنه أن يجعل تدارك الضرر وتفاديه من المسائل المستحيلة وانتهت إلى طلب إلزام خصيمتها في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 2 مارس 2023 تحت عدد 38363 تضمن معاينة ل :

- عملية اقتناء شريحة هاتف جوال حاملة للرقم ****47 من نقطة بيع "Asel Mobile" الكائنة بشارع خالد ابن الوليد العوينة
- إفادة البائعة على إثر سؤالها من طرف مقتني الشريحة بخصوص توفر العرض الترويجي المتمثل في:

- 1 جيجا أنترنات بـ 1 دينار
- 5 جيجا أنترنات بـ 5 دينار
- 10 جيجا أنترنات بـ 10 دينار
- 30 جيجا أنترنات بـ 20 دينار

- نص الإرسالية الواردة على إثر تفعيل العرض 1 جيجا أنترنات بـ 1 دينار على إثر طلب المشترك ذلك من البائعة ودفعه مبلغ قدره 1 دينار لها :

Merci d'avoir activé le forfait 1 GO alpha .IL sera valide jusqu'à 04/03/2023.Suivi de votre consommation : *146*2#

- نص الإرسالية الواردة على إثر الضغط على الرمز #2*146* :

1-giga-alpha : IL vous reste 1,018.99 MB

Valable au 05/03/2023

وأرفق المحضر بمقتطفات شاشة من الإرساليات موضوع المعاينة.

رد المدعى عليها

حيث نفت شركة " كيان كلاود كمينيكيشن " في جوابها على المطلب المضمن بمراسلتها الواردة بتاريخ 21 مارس 2023 إدراج العرض بالتعريف المعلن عنها ضمن العروض الموجهة من قبلها للعموم والتي يتم إشهارها عبر القنوات الرسمية التابعة لها مشيرة إلى أنه بمجرد إشعارها من قبل الهيئة قامت بالإذن لفرقها التجارية والقانونية بإجراء التحقيقات اللازمة والبحث في الموضوع في كامل شبكات التوزيع التابعة لها مضيفاً أنه في انتظار نتيجة التدقيق تؤكد حرصها من أجل تجاوز كل الإشكاليات والصعوبات المتزامنة مع حداثة شبكة التوزيع والحرص على حسن سير خدماتها في إطار احترام كل الإجراءات النافذة.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018 وبالقرار عدد 14 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار تعريفات وشروط بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 13 مارس 2023، والمتضمن طلبها بإلزام خصيمتها في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 17 مارس 2023 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "كيان كلاود كمينيكيشن" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "كيان كلاود كمينيكيشن" على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ 21 مارس 2023.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف مطلب الحال الى إلزام شركة "كيان كلاود كمينيكيشن" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها والمتمثلة في تسويق باقات أنترنات بسعات مختلفة (-1 جيجا أنترنات ب 1 دينار- 5 جيجا أنترنات ب 5 دينار- 10 جيجا أنترنات ب 10 دينار -30 جيجا أنترنات ب 20 دينار) دون عرضها على الهيئة الوطنية للاتصالات وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية ودون مراعاة السعر الأدنى للأنترنات المحدد من طرف الهيئة في قراراتها التعديلية وخاصة القرار عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المشار اليه أعلاه.

وحيث أدلت العارضة تأييدا لدعواها بمحضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 2 مارس 2023 تحت عدد 38363 عاين بموجبه عملية اقتناء شريحة هاتف جوال حاملة للرقم ****47 من نقطة بيع "Asel Mobile" الكائنة بشارع خالد ابن الوليد العوينة التابعة للشركة المطلوبة وإفادة البائعة بتوفر باقات الانترنات (-1 جيجا أنترنات ب 1 دينار- 5 جيجا أنترنات ب 5 دينار- 10 جيجا أنترنات ب 10 دينار -30 جيجا أنترنات ب 20 دينار) ومعاينة نص الإرسالية الواردة على رقم النداء المذكور بعد تفعيل العرض 1 جيجا أنترنات ب 1 دينار على إثو طلب المشترك ذلك من البائعة ودفعه مبلغ قدره 1 دينار لها .

وحيث تمسكت الشركة المطلوبة بأن الباقات المتظلم منها غير مدرجة بعروضها الموجهة للعموم وبأنها وبمجرد إشعارها بالأمر أذنت بإجراء التحريات اللازمة والبحث في الموضوع في كامل شبكات التوزيع التابعة لها وأرفقت

جوابها بنسخة ضوئية من نص تنبيه أشارت صلبه أنه موجه الى نقاط البيع والموزعين المعتمدين للعلامة التجارية Aseل لتحجير البيع للعموم لاي خدمة أو عرض تجاري خارج العروض المتعاقد حولها.

1. في مدى استيفاء عروض الباقات المتظلم منها للإجراءات المنظمة للعروض التجارية :

حيث يخضع تسويق عروض خدمات الاتصالات من طرف مشغلي الشبكات للاتصالات الافتراضية الى مقتضيات الأمر عدد 412 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية ولقرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بتحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها كما تم تنقيحه بالقرار عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 وبالقرار عدد 14 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022.

وحيث تفرض مقتضيات الفصل 12 من الأمر المذكور على كل مشغل شبكة اتصالات افتراضية يعتم ترخيص عرض تجاري لخدمات الاتصالات توجيه نظير من وثيقة إشهار العرض التجاري الى الهيئة 15 يوما قبل تسويقه حتى تتمكن من دراسته وطلب التغييرات اللازمة والواجب إدخالها في صورة عدم تطابقه مع الترتيب القانونية ومتطلبات المنافسة النزيهة.

وحيث نفت الشركة المطلوبة إدراج الباقات موضوع المطلب ضمن عروضها الموجهة للعموم الا انها لم تنف إمكانية ترويجه من قبل أحد الموزعين المعتمدين للعلامة التجارية Aseل التابعة لها.

و حيث بمراسلة الإدارة المركزية للشؤون الاقتصادية بالهيئة حول ذلك العرض محل التداعي اكدت لنا ان ذلك العرض لم يقدم لمصالح الهيئة و لم تبدي رايها في شأنه .

وحيث يستفاد مما سبق بيانه ان العرض محل التنازع لم يودع لدى الهيئة الوطنية للاتصالات طبقا للإجراءات المذكورة أعلاه مما يجعله مخالفا للقانون من هذه الناحية.

2. في مدى احترام تعريفه الباقات المتظلم منها للسعر الأدنى للانترنات المحدد من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات:

حيث اقتضى الفصل 2 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح بالقرار عدد 14 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 أنه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للهاتف الجوال ومشغلي الشبكات الافتراضية احترام الحد الأدنى لمتوسط مردود الانترنات طبقا لما هو مبين في ما يلي:

التعرفة الدنيا "للجيغا أوكتي" الواجب احترامها داخل كل مجال بحساب الدينار التونسي بإعتبار الأداءات (Tarif minimum du Go dans chaque intervalle en DT TTC)	حجم الحركة بحساب "الجيغا أوكتي" (volume du trafic fourni par le forfait en Go)
4,500	إلى حد 01
4,000	[02-01 [
3,500	[03-02 [
3,000	[05-03 [
2,500] 10-05 [
2,000] 25-10 [

1,000] 42-25 [
0,950] 55-42 [

وحيث يتضح بالرجوع للمطلب وأسانيده أن التعريف الموظفة على الباقيات المتظلم منها لا تحترم الحد الأدنى لسعر الانترنت المحدد بموجب القواعد التعديلية للهيئة المشار اليها أعلاه ضرورة أنه بمجرد تشغيل رغم النداء موضوع المعاينة أمكن للحريف الحصول على 1 جيغا أوكتي مقابل دفع 1 د للباقة والحال أن تعريف 1 جيغا أوكتي لا يجب أن تقل عن 4.5 د باعتبار الاداءات فضلا عن تأكيد البائعة على توفر ساعات الانترنت الواردة في الباقيات المتظلم منها وترويجها بالتعريفات الواردة بالعريضة (-1 جيغا أنترنات بـ 1 دينار- 5 جيغا أنترنات بـ 5 دينار- 10 جيغا أنترنات بـ 10 دينار -30 جيغا أنترنات بـ 20 دينار) وهو ما يجعل من ترويجها بتلك الخصائص مخالفا للقواعد والضوابط التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات في مجال تسعير خدمات الأنترنت بموجب القرار عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المذكور أعلاه.

3. في الدفع بعدم علم الشركة المطلوبة بالعرض المروج بنقطة البيع التابعة لها :

حيث ثبت بالرجوع الى محضر المعاينة سند القيام أن باقات حزم الانترنت (1 جيغا أنترنات بـ 1 دينار- 5 جيغا أنترنات بـ 5 دينار- 10 جيغا أنترنات بـ 10 دينار -30 جيغا أنترنات بـ 20 دينار) المتظلم منها يتم ترويجها بنقطة البيع الحاملة للعلامة Asel التابعة للشركة المطلوبة والكائنة بمنطقة العوينة .

وحيث ولئن دفعت الشركة المطلوبة بانه لا علاقة لها بالعرض المتظلم منه و انه لا ينتمي لقائمة العروض التجارية الراجعة لها و التي يتم ترويجها للعموم متعلقة بان ترويج تلك الباقات بنقطة بيع تابعة لها كان من قبيل الحادث الذي يستوجب التدقيق لدى كامل شبكة توزيع العروض الحاملة للعلامة Asel المتعاقد معها فان ذلك لا ينفى بأي حال من الأحوال مسؤوليتها طالما ثبت أن تسويق العرض تم تحت تسميتها وعلامتها التجارية وبنقطة بيع تابعة لها .

وحيث أضحى والحالة تلك تسويق الباقات المتظلم منها مخالفا للتراتب المنظمة لتوفير العروض التجارية لخدمات الاتصالات وللقواعد التعديلية التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات للحفاظ على قيمة سوق الانترنت ضرورة أن التعريفات المطبقة على تلك الباقات لا تراعي الحد الأدنى الذي لا يجب النزول دونه عند ترويج حزم الانترنت حفاظا على استقرار السوق وعلى توازنها.

وحيث أن تواصل تسويق تلك الباقات طبقا للخصائص المبينة بعريضة الدعوى فيه مساس بقواعد المنافسة النزيهة في سوق الاتصالات ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يسبب للعارضة أضرارا يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج العرض بنفس تلك الطريقة.

وحيث يستخلص مما سبق، أن مطلب "أوريدو تونس" كان قائما على أسانيد قانونية وواقعية بما يجعله مبررا وحريرا بالقبول .

ولمده الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن شاكر التواتي نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "كاين كلود كمينيكيشن" بالتوقف الفوري عن ترويج العرض التجاري لخدمات الأنترنت المتمثل في 1 جيغا أوكتي بقيمة 1 دينار و 5 جيغا أوكتي بقيمة 5 دينار و 10 جيغا أوكتي بقيمة 10 دينار و 30 جيغا أوكتي بقيمة 20 دينار و ذلك الى حين البتّ في القضية الاصلية المنشورة لدى الهيئة.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

شاكر التواتي

